وقفة

▪ عالية طالب

المجلس الأعلى للثقافة

في ثمانينيات القرن الماضي تم تهديم المنطقة السكنية في كرادة مريم المقابلة لمبنى وزارة الثقافة والإعلام العراقية في ذلك الوقت، والمطلة على نهر دجلة بحجة التخطيط لإنشاء دار الأوبرا العراقية، وانتظرنا البدء بذلك المشروع واستبشرنا خيرا، إذ من يفكر بإنشاء الأوبرا يعني انه مقبل على فترة سلام وإبداع وحرية وديمقراطية، ولكن بدل أن نبدأ بمشروع الأوبرا ابتدأت الحرب مع إيران وتوقفت معها كل المشاريع العمرانية والحضارية والجمالية ودخلنا في دوامة لم نخرج منها إلى تاريخنا هذا.

لم تكن فكرة إنشاء الأوبرا قد تبلورت فعلا في تلك الفترة القاتلة بل لو كان الذي خطط وصمم في العراق إبان الخمسينيات قد تحقق، لكان هذا البلد قد سبق الكثير من البلدان في منجز يباهي غيره بامتلاكه، يروي الدكتور خالد السلطاني في كتابه ((عمارة ومعماريون)) حكاية طريفة يحلو "لفرانك لويدرايت" استعادتها، متذكراً أنه عندما قبل دعوة مجلس الإعمار في العراق لتصميم مبنى الأوبرا، اهتم كثيرا بخصوصية مبنى الأوبرا، الخصوصية التي بمقدورها أن تسهم في إظهاره بشكل يتميّز في نمطه الوظيفي، ويجعله فريدا في لغته المعمارية. وأثناء هبوط الطائرة التي تقله مع زوجته في رحلته البغدادية إلى مطار المدينة، المطار الذي سمي لاحقا بمطار المثنى ، لفتت نظره جزيرة فسيحة ممتدة في وسط نهر دجلة، ورآها موقعا مناسبا جدا لمبناه، وعندما استفسر عن مالك الجزيرة، جاءه الجواب سريعا بأنها من ممتلكات البلاط الملكي، وأثناء مقابلته عاهل العراق، سعى "رايت" إلى تبيان أهلية موقع الجزيرة كموقع ملائم لمبنى الأوبرا، شارحا للملك الشاب امتيازات هذا الاختيار، مؤكداً أهمية خصائصه الأخرى، التي وجد فيها اتساقاً مع تطلعاته لأن يكون المبنى المشيد بعيداً عن ضجيج وسط المدينة وزحام مبانيها، وعندما اطلع الملك على ما يريده "رايت"، مال نحوه وامسك معصمه بقوة قائلاً:

– أيها السيد "رايت"، إن الجزيرة.. لك.

وبهذا القرار السريع والمصيب والكريم كشف عاهل العراق عن عمق اهتمامه بالصالح العام ورعايته للشأن الثقافي، وطموحه لأن يمتلك العراق صروحاً تضعه في مقام الدول المتقدمة ثقافياً وحضارياً.

دار الأوبرا العراقية "الحلم المفقود" مازال في عقولنا يبحث له عن بقعة تصلح لتضم مجلسنا الأعلى للثقافة الذي نسمع كثيرا عن مشروع البدء به ولكن لا نرى له وجودا فعليا لا في التخطيط ولا الشروع ولا التنفيذ الحقيقي المنتظر، وان كانت هناك من دعوات متعددة لإنشاء المجلس الأعلى للثقافة فأن بقاء زمن ترقبنا الذي امتد سنوات طوالا جعل ذلك الحلم يذبل تباعا ولا ندري لو كان "رايت" ما زال على قيد الحياة الآن، هل كان سيختار المكان ذاته الذي وهبه إياه الملك بسهولة، أم كان سيبحث مثلما نفعل نحن الآن عن مصداقية الفكرة التي تحولها من مجرد شعارات إلى تنفيذ حقيقي!!

المترجمون.. ضحايا الانسحاب الأميركي

تتهددهم عمليات تصفية جسدية بتهمة الخيانة

□ بغداد / مصطفى حبيب

جنود اميركيون يشحنون آلياتهم استعدادا للمغادرة (أرشيف)

أنهى الجيش الأميركي في الأسابيع القليلة الماضية خدمات المئات من المترجمين العراقيين الذين عملوا معه لسنوات. ويواجه هؤلاء اليوم مخاطر أمنية كبيرة داخل البلاد فضلا عن رزوحهم تحت وطأة البطالة. بعضهم هاجر إلى إقليم كردستان الآمن بانتظار حصوله على عمل جديد وبعضهم تخفّى عن الأعين ريثما تصله تأشيرة الهجرة إلى الولايات المتحدة. "مطلوب مترجمين"، كان أحد أكثر أشكال الإعلانات شيوعا في الصحف العراقية الصادرة قبل ثماني سنوات، فمنذ أن غزت القوات الأميركية بغداد وأسقطت نظام صدّام حسين، وحاجتها إلى متحدثي اللغة الانكليزية في مختلف المجالات وخصوصا المترجمين، في ازدياد مستمر. لكن ومع قرب رحيلها، بدأت الحاجة تنتفي لمعظم هؤلاء الذين تتهددهم اليوم عمليات تصفية جسدية بتهمة الخيانة والعمل مع قوات الاحتلال. الأمن الشخصي بات هاجسا للشاب ريمون، وهو مترجم آشوري عمره ٣٢ عاما، واحد من مئات المترجمين الذين عملوا مع الجيش الأميركي لغرض تحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة بعد الحرب أو لزيادة خبرتهم في هذا المجال أو كما في حالته تحديدا؛ طمعا في الحصول على تأشيرة هجرة إلى أمريكا. ويقول هذا الشاب الذي كان يعمل في قاعدة بلد الجوية في مدينة صلاح الدين قبل أن ينسحب منها الأميركيون وتسلم إلى القوات العراقية، إن "الجيش الأميركي خذلنا. لقد قاموا بإنهاء خدماتي مع العشرات من زملائي دون أي ضمانات أو حماية". ويضيف "أصبحنا مستهدفين من الميليشيات والمسلحين الذين يعتبروننا جواسيس وخونة ومكروهين حتى على المستوى الاجتماعي". ريمون ليس الاسم الحقيقي لهذا المترجم، لكنه الاسم الذي اعتاد أن يستخدمه طوال أربع سنوات عمل فيها مترجما، "فقد كان هناك تقليد بأن يختار من يعمل مع الأميركان اسما وهميا ليتم مناداته به أثناء العمل"، وأضاف: "نحن لا نكشف أسماءنا حتى أمام زملائنا إلا بعد حصول الثقة الكاملة بيننا". ولا تتوفر بيانات حول عدد المترجمين الإجمالي منذ بدء الغزو أو العدد الحالي، لكن المتحدث باسم القوات الأميركية في العراق اللواء جيفري بيوكانن قال في تصريح نقلته الوكالة الفرنسية للأنباء أن حوالي تسعة آلاف عراقي كانوا يعملون في مجالات عدة مع الجيش الأميركي حتى شهر تموز ويخسر هؤلاء وظائفهم مع الانسحاب الأميركي نهاية ٢٠١١. وبحسب ريمون، يصنف المترجمون العاملون مع الجيش الأميركي إلى ثلاثة أصناف تبعا لدرجات الثقة أو التصاريح الأمنية التي تمنح لهم. فيندرج الصنف الأول تحت مسمى "سري للغاية" وتمنح لفئة قليلة من المترجمين وهم عراقيون وعرب حاصلون على الجنسية الأميركية قبل عام ٢٠٠٣، ويكون عمل هؤلاء داخل القواعد العسكرية ومهمتهم ترجمة وثائق غاية في الأهمية. أما الصنف الثاني فهم مترجمون عرب لا يحملون الجنسية الأميركية وهؤلاء أيضا يقيمون بشكل دائم في القواعد العسكرية ويكون عملهم الأساسي الترجمة للقادة العسكريين للجيش الأميركي خلال لقاءاتهم مع قادة الجيش العراقي والمسؤولين في الحكومة. الصنف الثالث، ومنهم ريمون، هم "الأقل حظوة بثقة الأميركيين" على حد قوله، وهم المترجمون العراقيون، ويكون العمل الميداني أساس المهام المناطة بهم. ويرافقون الوحدات العسكرية الأميركية الميدانية أثناء عمليات التفتيش والدوريات التي تقوم بها داخل المدن والأحياء الساخنة، وهذه الفئة الأكثر تضررا من عملية الانسحاب الأميركي. وينتظر ريمون ومعه مترجمون آخرون مكالمة من السفارة الأميركية في بغداد قد تغيّر مجرى حياتهم. فالقوانين الأميركية تمنح المترجم الذي يعمل عاما كاملا مع القوات الأميركية في العراق "تأشيرة هجرة خاصة" إلى الولايات المتحدة من خلال البرنامج المعروف بـ (SIV)، وتتكفل منظمة الهجرة بتأمين سكن وراتب له لفترة ستة شهور. فيما أن أولئك الذين عملوا لأقل من عام يحصلون على وضع لاجئ، الأمر الذي يمكن أن يعجل بإرسالهم إلى الولايات المتحدة.

ويستطيع المعنيون في كلتا الحالتين اصطحاب عائلاتهم معهم، إلا أن معظم طلبات هؤلاء ما زالت قيد البحث من قبل سفارة الولايات المتحدة في بغداد مسؤول في السفارة الأميركية أكد أن "عمل الآلاف من العراقيين المترجمين والعاملين تم بموجب عقود موقعة بين الطرفين وهي توضح الحقوق والواجبات". وأوضح المسؤول الذي تحتفظ "نقاش" باسمه أن "العقود لا تنص على أي ضمانات بعد انتهاء العقد ووافق عليه جميع العاملين مع القوات الأميركية". ويلفت المسؤول إلى أن "الأمر الوحيد المترتب على حكومة الولايات المتحدة هو منح حق الهجرة لكل من عمل مع القوات الأميركية لأكثر من سنة"، ويستطرد: "صحيح أن هناك العديد منهم مر على عمله أكثر من سنة ولم تقبل أوراق الهجرة لكن ذلك لا يعني رفضها. الأعداد كبيرة جدا ونقوم بأقصى جهدنا من أجل إكمالها في أقصر وقت".

"سي جيه"، هو اسم مستعار لمترجم آخر كان يعمل في قاعدة عسكرية في مطار بغداد غرب العاصمة، قال: "لقد عشت مع القوات الأميركية خلال السنوات الثلاث الماضية، فلم أكن ازور منزلي إلا نادرا خوفا من انكشاف أمر عملي مع الأميركان، وعندما أخرج منها (القاعدة العسكرية) اشعر بالخوف الشديد"، ويضيف "خسرت أصدقائي فلم أعد التقي بهم وأخرج معهم، وهم الآن لا يعرفون عني أي شي سوى أنني مسافر إلى كردستان". بعيداً عن منزله في بغداد يقطن "سي جيه" (٣٤ عاما) في إقليم كردستان الذي يتمتع باستقرار أمني، بعد أن قدم معاملة الهجرة إلى الولايات المتحدة منذ سنة ونصف ولم تكتمل حتى الآن. ويقول: "لا أعرف سبب تأخر المعاملة لكني باق في مدينة أربيل إلى حين اكتمال أوراق سفري". وبينما يقلب هذا الشاب عددا من الملفات تتضمن وثائق ومراسلات بينه وبين السفارة، أعرب عن خشيته من اكتشاف أمره بعد الانسحاب وتصفيته جسديا كما حصل مع زملاء آخرين، وهو يخشى حاليا حتى من زيارة بيته لأن "البعض يرى أنني جاسوس". أحد الأسباب الإضافية لخشية "سي جيه" هو أن الحكومة العراقية لديها معلومات كاملة ووافية عن أسماء العاملين مع القوات الأميركية بموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٠٨. وبحسب هذه الاتفاقية يقوم الجيش الأميركي بتزويد الحكومة بأسماء وأعداد العراقيين العاملين معهم من أجل فرض ضريبة دخل على رواتبهم التي تتراوح بين (١٥٠٠ -٢٥٠٠) دولار أميركي. "وهو ما أتاح للحكومة الحصول على كامل المعلومات عن المترجمين والعاملين داخل القواعد العسكرية الأميركية"، يؤكد "سي جيه". ويقول مترجم آخر يدعى أحمد، كان يعمل مع الأمريكان في قاعدة عسكرية في جنوبي الموصل، إن "الحكومة تعرف الآن أسماءنا وعناوين سكننا، والحكومة نفسها مخترقة من الميليشيات". ويردف أحمد وهو أب لطفلين: "إضافة إلى ذلك فإننا نخشى من أن تقوم الحكومة بعدم قبولنا في الوظائف العامة لأننا كنا نعمل مع القوات الأميركية". شبح البطالة لا يتهدد المترجمين فحسب، بل كل من كان يعمل مع الجيش الأميركي من عمال فنيين وطباخين ومنظفين وغيرهم. فحتى وإن توصلت بغداد وواشنطن إلى اتفاق بشأن إبقاء بعض القوات الأميركية لتدريب نظيرتها العراقية، إلا أن أعداد هؤلاء المدربين قد تكون أقل بكثير من عدد الجنود السابق، وبالتالي حاجتهم لتوظيف العراقيين أقل بكثير. من جهته يأمل أحمد أن يجد عملا شبيها بعمله السابق مع اعتزام الإدارة الاميركية افتتاح المزيد من القنصليات في محافظات البلاد كافة، واستقدامها المزيد من المستشارين والموظفين للعمل في اكبر سفارة في العالم، تلك الموجودة في المنطقة الخضراء في العاصمة. لكن الأمل الكبير بالنسبة لأحمد وسواه من المترجمين يبقى في حصوله على تأشيرة الهجرة إلى الولايات المتحدة، حيث سيكمل دراسة الماجستير في الأدب الانكليزي كما يقول، ويبدأ "حياة جديدة بعيدة عن متاعب المهنة".

■ عن: نقاش ويكلي

التقرير الامني

الداخلية: لا نحتاج لمدربين.. وسنراقب الحدود بالطائرات

اعتقال عصابة من النساء متخصصة بسرقة المنازل

أكدت وزارة الداخلية أمس أنها ليست بحاجة إلى مدربين أميركيين، لافتة إلى أن الأميركيين في مؤتمراتهم يؤكدون أن وزارة الداخلية قادرة على إدارة نفسها بنفسها، فيما أشارت إلى أنها ستقوم بشراء طائرات تغطي جزءاً كبيراً من النقص لمراقبة الحدود وهذا النقص سيسد بشكل تدريجي ولا يشكل خطرا على العملية الأمنية في البلاد.

□ بغداد / متابعة المدى

طيارون عراقيون... (أرشيف)

وقال الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي لفضائية السومرية، إن "وزارة الداخلية ليست بحاجة إلى مدربين أميركيين، لأن المدرب الأميركي يدرب على الطيران والدبابة، وبإمكان أي وزارة من الوزارات أن تتعاقد مع أي دولة من الدول وتضع شرط التدريب لتأتي بمدربين".

وأضاف الأسدي أنّ "العقود في وزارة الداخلية بسيطة جداً ولدينا عقود بشأن بعض المدرعات الأميركية والإنسان الآلي، وحين نتعاقد مع الشركة، يكون جزء من العقد ممولا منها، تدريبا وخبراءً، وهذه لا علاقة لها بالأميركيين وغيرهم وإنما بالجهة التي تتعاقد معها"، مبينا أن "هناك استشارة من الجانب الأميركي الذي بدأنا نستقل عنه منذ العام ٢٠٠٨ بالتخطيط والتنفيذ والإدارة أيضا". وأشار الأسدي إلى أن "الأميركيين في مؤتمراتهم يؤكدون أن وزارة الداخلية قادرة على إدارة نفسها بنفسها بإمكاناتها الموجودة ولا تحتاج إلى وجود أميركي، وعندما وقعت اتفاقية خروج القوات الأميركية من العراق والإطار الاستراتيجي لم يشر إلى وجود مدربين في وزارة الداخلية إطلاقا، وإنما أشير إلى أن هناك مستشارين في وزارة الداخلية وهم مستشارو شرطة وتم تحويل ملف تأهيل الشرطة العراقية من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية الأميركية".

على المستوى الأمني شهدت بغداد وبعض المحافظات حوادث عدة فقد اعتقلت قوة أمنية تابعة لشرطة النجدة عصابة نسائية مكونة من ثلاث نساء متخصصة بسرقة منازل المواطنين غربي العاصمة بغداد، وقال مصدر امني لوكالة كل العراق أمس إن "دورية تابعة لشرطة النجدة تمكنت من اعتقال عصابة مكونة من ثلاث نساء متخصصة بسرقة منازل المواطنين في منطقة سبع إبكار غربي بغداد". وأضاف أن "عملية الاعتقال تمت بعد استنجاد احد المواطنين بدورية النجدة الموجودة في المنطقة". وأوضح المصدر انه "بعد تطويق المكان من قبل الدوريات تم اعتقال العصابة المذكورة فضلا عن ضبط المسروقات والتي هي عبارة عن مصوغات ذهبية"، مشيرا إلى انه "تم تسليم العصابة إلى الجهات المتخصصة"، وفي السياق ذاته أفاد مصدر في الشرطة العراقية، أمس، بأن مسلحين اثنين قتلا بانفجار سيارتهم المفخخة التي كانا يرومان تفجيرها شمال بغداد. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "مسلحين اثنين كانا يستقلان سيارة نوع كيا باص، انفجرت بهما، صباح أمس، في منطقة ذراع دجلة شمال بغداد، ما أسفر عن مقتلهما في الحال"، مؤكدا أن "الانفجار وقع قبل وصول المسلحين إلى هدفهما"، وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث ومنعت الاقتراب منه"، مرجحا أن "يكون الانفجار وقع بسبب خطأ ما". وفي سياق متصل أصيب عنصران من الشرطة بهجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش جنوب بغداد. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "مسلحين مجهولين هاجموا بأسلحة رشاشة، صباح أمس نقطة تفتيش تابعة للشرطة في منطقة السيدية جنوب بغداد، ما أسفر عن إصابة اثنين من عناصرها". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة أمنية نقلت المصابين لمستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما فرضت طوقا حول مكان الحادث ومنعت الاقتراب منه". يذكر أن بغداد شهدت يوم الجمعة الماضي، مقتل شرطي وإصابة اثنين آخرين، بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للشرطة لدى مرورها في منطقة الحمرة التابعة لناحية النصر والسلام، غرب قضاء أبو غريب. وفي كركوك أفاد مصدر أمس بأن ضابطا برتبة نقيب أصيب بانفجار عبوة لاصقة جنوب كركوك، وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عبوة لاصقة كانت مثبتة في سيارة مدنية حديثة تابعة لضابط برتبة نقيب في الجيش العراقي انفجرت، ظهر أمس، لدى مرورها في حي النصر، جنوب كركوك، مما أسفر عن إصابة الضابط بجروح، فضلا عن إلحاق أضرار مادية بالسيارة". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقاً حول منطقة الحادث ونقلت المصاب إلى مستشفى كركوك العام لتلقي العلاج، فيما فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

■ الأمن والدفاع لا تعرف عدد الطائرات الأميركية

أعلن نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية اسكندر وتوت، عدم معرفة لجنته بمكان الطائرات الأميركية وعددها التي ستحمي أجواء العراق بعد الانسحاب الأميركي.

وقال وتوت: سيكون هناك جهد للولايات المتحدة الأميركية وذلك باستعمال طائراتها لحماية الأجواء العراقية، مبيناً: إن لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب لا تعرف عدد الطائرات وأنواعها ومكان تواجدها، وقد تكون في دول (الكويت، تركيا أو قطر)، مضيفا إن الطائرات الأميركية الحديثة لديها إرضاع جوي ما يجعل طيرانها سريعا جداً، وعندما تطير كأنها تطير من العراق، مشيراً إلى أن عملية الإرضاع ستحل مسائل كثيرة عند وقوع خطر على البلاد.

وفي وقتٍ سابق، أكد النائب عن التحالف الوطني قاسم الأعرجي أن العراق سيتعاقد مع شركات لتسليحه.

■ العراقية تنتخب رئيساً لكتلتها هذا الأسبوع

أكد النائب عن ائتلاف العراقية حسن جاسم أن العراقية ستنتخب هذا الأسبوع رئيسا لكتلتها النيابية.

وقال جاسم :إن القائمة العراقية قد قررت قبل أسبوعين انتخاب رئيس لكتلتها داخل البرلمان لكن تم تأجيل الانتخابات بسبب زيارة عاشوراء.

وأضاف في تصريحات صحفية امس: أن هذا الأسبوع سيشهد انتخاب رئيس لائتلاف العراقية داخل البرلمان، مشيراً إلى وجود عدد من المرشحين، وستكون الانتخابات ديمقراطية.

وفي وقت سابق كشف النائب عن ائتلاف العراقية عثمان الجحيشي أن القائمة العراقية قررت وضع سقف زمني أقصاه أسبوعان لانتخاب رئيس للكتلة النيابية العراقية داخل مجلس النواب.

■ العلاقات الخارجية متفائلة بالموقف من سوريا

أعرب عضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية عماد يوحنا ياقو عن تفاؤله بموقف قادة الكتل السياسية وبالخصوص الموقف الأخير من قبل لجنة العلاقات الخارجية وانفتاحها على المعارضة السورية، واصفا هذا الأمر بالايجابي. وأضاف ياقو في تصريحات صحفية أمس انه "يجب أن يكون دور العراق حياديا في تعامله مع بعض الملفات العربية".

وأوضح عضو اللجنة الخارجية أن "هناك تعتيما واضحا لقرار المجتمع العربي على قرارات ومواقف الدول العربية وبالخصوص ملفات سوريا واليمن"، متمنيا على الدول العربية "التراجع عن موقفها السابق إزاء تلك القضايا لأن ذلك من شأنه إثارة الفتنة الطائفية بين الجميع".

وكان وزراء الخارجية العرب قد اقروا عقوبات اقتصادية على سوريا وسط تحفظ العراق على القرار واعتراض لبنان.